



## في افتتاح المؤتمر الوطني الثاني لمكافحة الفساد

رئيس مجلس نواب الشعب: "معركة مكافحة الفساد مهمة وطنية مركزية"

المنظومة القانونية لمقاومة الفساد في بلادنا وجعلها أكثر فعالية ونجاعة، حيث أن مقاومة الفساد لا تكون شاملة ودائمة وناجعة إلا إذا تأسست على قاعدة القانون.

ويذكر أن النواب كانوا قد قدموا أربع مبادرات تشريعية ذات علاقة بمسألة مكافحة الفساد هي:

- مقترح قانون عدد 2017/67 يتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 1987 المؤرخ في 10 افريل 1987 المتعلق بالتصريح على الشرف بمكاسب أعضاء الحكومة وبعض الاصناف من الاعوان العموميين.

- مقترح قانون عدد 2017/66 يتعلق بتضارب المصالح.

- مقترح قانون عدد 2017/37 يتعلق بالتصرف في الأموال والممتلكات المصادرة واسترجاعها لفائدة الدولة.

- مقترح قانون عدد 2017/35 يتعلق بالتصريح بالمكاسب.

### أوجه انخراط المؤسسة التشريعية في مكافحة الفساد

أكد رئيس مجلس نواب الشعب أن المجلس يعتبر أن معركة مكافحة الفساد مهمة وطنية مركزية، وقد ساند إدراجها في أولويات حكومة الوحدة الوطنية، كما صادق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وعلى القانون المتعلق بالتبليغ على الفساد وحماية المبلغين عنه، وعلى القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، وانتخب هيئتها. كما صادق المجلس على قانون يتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وهو يستعد إلى إتمام إجراءات انتخاب هيئتها.

وأفاد السيد محمد الناصر أن لجان مجلس نواب الشعب بصدد دراسة ثلاثة مشاريع قوانين ذات صلة بالموضوع أولها مشروع يتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. وبين أن هذا العمل التشريعي يهدف في المقام الأول إلى تجويد

أشرف السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 8 ديسمبر 2017 على افتتاح المؤتمر الوطني الثاني لمكافحة الفساد الذي نظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وألقى رئيس المجلس بهذه المناسبة كلمة تطرق فيها إلى سبل مكافحة الفساد مشيراً إلى دور المؤسسة التشريعية ومنتجزاتها في هذا الصدد.

### سبل مكافحة الفساد

أكد رئيس مجلس نواب الشعب أن مقاومة الفساد لا يمكن أن تتركز إلا عبر منظومة متكاملة الحلقات وطويلة النفس تستند إلى نظرة رائدة تتضمن مهام التصدي له والوقاية منه ومكافحته عملياً وميدانياً، وهو ما يستوجب خطاً استراتيجياً ناجعة ومُتكاملة مُستندة إلى القانون وتنفذ بمنهجية صارمة.

كما شدد على أن مقاومة الفساد تستوجب توحيد وتنسيق الجهود على مستوى كل من التشريع والقضاء والأمن والإدارة والثقافة والإعلام والتربية والعمل الجمعياتي والمدني وغيرها من المجالات. وأبرز في هذا الصدد أهمية الانخراط الكامل في تدعيم الحوكمة الرشيدة في كل أوجه المعاملات والمنافع وفي مجالات الشأن العام وصُلب كل المؤسسات وهياكل الدولة.

كما أكد أن مقاومة الفساد لا يمكن أن تكون حِكْراً على الدولة بل أن كل مكونات المجتمع المدني معنية بها، وأنه لا يمكن إختزال خطة مقاومة الفساد في الأعمال الميدانية للسلطة التنفيذية، بل أنها مهمة مجتمعية، تخص كل أجهزة الدولة وكل قوى المجتمع المدني.





## مجلس نواب الشعب

### نشاط اللّجان

#### اللجان القارّة التشريعيّة

##### لجنة التشريع العام

خصّصت جلسة يوم 04 ديسمبر 2017 للحسم في مشروع ميزانية المجلس الأعلى للقضاء بعد التداول حول مقترح التعديل الذي تقدّم به ممثّلو المجلس. واصلت يوم 6 ديسمبر 2017 النظر في قرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين المتعلق بالنظر في دستورية الفصول المعدلة من القانون الأساسي المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة بحضور ممثلين عن وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية. وتمّ التّداول حول الإشكالية المتعلّقة بالفصل 33 والخاصّة بمجال تدخّل مجلس نواب الشعب في صورة الإخلال بالواجبات المحمّولة على أعضاء مجالس الهيئات الدّستوريّة المستقلة، وقد تباينت الآراء في هذا الصدد.



لجنة التشريع العام

##### لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

صادقت يوم 4 ديسمبر 2017 على تقريرها المتعلّق بمشروع ميزانية هيئة الحقيقة والكرامة لسنة 2018 بعد إضفاء بعض التغييرات عليه، وقد تضمّن التقرير تفاصيل أشغال اللّجنة في هذا الصدد.



لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

### نشاط مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس نواب الشعب ثلاثة اجتماعات خلال النصف الأوّل من شهر ديسمبر 2017 وذلك بتاريخ 05 و 08 و 12.

وتمثلت أهم القرارات في ما يلي:

- احالة عدد من تقارير اللّجان الجاهزة الى الجلسة العامّة
- عرض الطّلب المتعلق باحداث لجنة تحقيق برلمانيّة في خصوص تصنيف تونس ملاذًا ضريبياً من قبل الاتحاد الأوروبي على الجلسة العامّة خلال شهر جانفي.
- مراسلة هيئة الحقيقة والكرامة لمزيد الاسترشاد حول الشغورات الحاصلة بالهيئة.



### مجلس نواب الشعب في أرقام

35.851 مليون دينار

ميزانيّة الدّولة لسنة 2018

10 اجتماعات عقدتها اللّجان خلال النصف الأوّل من شهر ديسمبر

5 ساعات تقريبا للنقاش العام حول قانون الماليّة في مستوى الجلسة العامّة



## مجلس نواب الشعب

### لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

نظرت يوم 14 ديسمبر 2017 في مقترح قانون عدد 28 / 2017 يتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وقد تداول النواب بخصوص محتوى الفصول الثلاث الأولى، كما اتفقوا بخصوص الأطراف التي سيتم الاستماع إليها والاستئناس بخبرتها. هذا وتم اقتراح تخصيص يوم دراسي حول مقترح هذا القانون.

كما تناول أعضاء اللجنة مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة " برج الخضراء ". وتم الاتفاق على الاستماع إلى وزارة الطاقة في شأنه.

#### لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة



### لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

استمعت يوم 13 ديسمبر 2017 إلى ممثلي أعوان الخدمة المدنية التطوعية بالقطاع العام للاطلاع على وضعياتهم والإنصات إلى مطالبهم. وطالب ممثلو أعوان الخدمة المدنية التطوعية بتسوية وضعيتهم على غرار سائر الآليات الأخرى، كما تطرّقوا إلى الوضعيات الاجتماعية الخاصة لاسيما في المناطق الداخلية.

من جهتهم أكد النواب عزمهم تباحث هذا الموضوع مع كل من وزير التكوين المهني والتشغيل و رئاسة الحكومة.

#### اللجنة تستمع إلى ممثلي أعوان الخدمة المدنية التطوعية بالقطاع العام



### لجنة المالية والتخطيط والتنمية

صادقت يوم 4 ديسمبر 2017 على تقريرها حول مشروع قانون المالية لسنة 2018. وقد تضمّن التقرير حوصلة للأشغال ومداخلات النواب والمقترحات والتعديلات التي تقدّموا بها خلال مناقشة الفصول. كما تضمّن خلاصة لجلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة مع وزير المالية وكذلك مع بعض منظمات المجتمع المدني حول أحكام المشروع.

#### لجنة المالية والتخطيط والتنمية



### لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

واصلت يوم 4 ديسمبر 2017 النظر في مشروع القانون عدد 54 / 2017 المتعلق بتقيح الفصل 15 من مجلة الغابات، ويمكن هذا التنقيح من تغيير صبغة الأراضي الفلاحية التي تمت برمجة مشاريع عمومية تنمية عليها. وأكد أعضاء اللجنة أن تعديل هذا الفصل سيسهّل إنجاز مشروعي المستشفى الجامعي في ولاية قابس ومستشفى متعدد الاختصاصات في ولاية باجة.

#### لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة





## مجلس نواب الشعب

### لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

اجتمعت يوم 04 ديسمبر 2017 للنظر في التقرير السنوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2016. وباعتبار وروده على اللجنة يوم 30 نوفمبر 2017 تم الاتفاق على النظر فيه في وقت لاحق لفسح المجال للأعضاء لمزيد الاطلاع والتعمق.

### لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية



### اللجان الخاصة اللجنة الانتخابية

اجتمعت يومي 06 و11 ديسمبر 2017 للنظر في قرار فتح باب الترشح لعضوية مجلس هيئة الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد. ويضبط هذا القرار آجال وشروط الترشح لعضوية الهيئة والوثائق اللازمة للترشح. كما تطرق الأعضاء الى السلم التقييبي الذي سيتم اعتماده في فرز الترشيحات.



### لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

استمعت يوم 13 ديسمبر 2017 الى ممثل عن رئاسة الحكومة حول مشروع القانون عدد 90 / 2017 المتعلق بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين، وحول مشروع القانون عدد 78 / 2017 المتعلق بمنح عطلة استثنائية للأعوان العموميين المترشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية والجهوية والبلدية. واعتبر أعضاء اللجنة أنّ مشروع القانون المتعلق بالمغادرة الاختيارية سيساهم في تخفيف العبء على المالية العمومية، منبّهين في المقابل إلى ضرورة تهيئة المناخ الضروري لنجاح المبادرة. وصوّت النواب على الفصول الثلاثة لمشروع القانون. كما استمعت اللجنة يوم 14 ديسمبر 2017 الى ممثل عن الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي قدّم ملاحظات الاتحاد ومقترحاته بخصوص مشروع القانون عدد 90 / 2017 المتعلق بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين. ومن جهتهم، أكّد النواب أنّ مشروع القانون يتطلب مزيد التمعّن، وآتفقوا على دعوة رئاسة الحكومة في مناسبة ثانية لتعميق النقاش معها على ضوء توصيات ومقترحات الاتحاد العام التونسي للشغل.

### اللجنة تستمع الى ممثل عن رئاسة الحكومة





مجلس نواب الشعب

## أبرز ما جاء في مشروع قانون المالية 2018

### أبرز الاجراءات الجبائية

نصّ مشروع القانون في اطار الأحكام الجبائية على عدد من الاجراءات الخاصة بمقاومة التهرب الجبائي على غرار الترفيع في العقوبات السالبة للحرية الواردة في الفصل 388 من مجلة الديوانية لتصبح بين ثلاث وخمس سنوات عوضاً عن ستة أشهر وثلاث سنوات، وتأهيل مصالح الجبائية لممارسة الدعوى العمومية في مادة المخالفات الجبائية الجزائية. كما أقرّ مشروع القانون في أحد فصوله الإضافية، بعنوان التحكم في النسيج الجبائي ودعم الامتثال الضريبي وتحسين الاستخلاص، إحداث الهيئة العامة للجبائية والمحاسبة العمومية والاستخلاص لمكافحة التحيل والتهرب الجبائي.

وعملاً على احكام الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان الاكتتاب في رأس مال المؤسسات، نصّ مشروع القانون على اضافة فصول لمجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بهدف ترشيد الامتيازات الجبائية والحدّ من عمليات التحيل التي يمكن أن يقوم بها بعض المستثمرين.

ومن أهم الاجراءات ذات الطابع الجبائي الواردة في مشروع القانون الترفيع بنقطة في نسب الأداء على القيمة المضافة والترفيع في نسب المعلوم على الاستهلاك الموظفة على بعض المنتجات وإخضاع بعض المنتجات الإضافية الى نفس المعلوم، وذلك بهدف تعبئة موارد اضافية

أنهى مجلس نواب الشعب يوم 09 ديسمبر 2017 أشغاله حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2018 التي كانت موضوع عمل اللّجان منذ أواخر شهر اكتوبر اذ عقدت في شأنها 60 اجتماعاً وتحاورت في الغرض مع الوزارات والمنظّمات المهنية والتّقابية ومكوّنات المجتمع المدني باذلة بذلك جهوداً رامية الى تقريب وجهات النّظر وعاملة على تقليص التباين في الآراء.

ثم تواصلت المداولات في مستوى الجلسات العامة منذ 21 نوفمبر، حيث تم عقد 15 جلسة عامة تخلّلتها 950 مداخلة.

وقدرت ميزانية الدولة لسنة 2018 كما نصّ عليها قانون المالية بـ 35851 مليون دينار بتطور بنسبة 4,3 بالمقارنة مع ميزانية 2017، وقد انتهى المجلس الى اقرار صيغة معدّلة من مشروع القانون بعد تعديل خمسة فصول وإضافة تسعة في مستوى الجلسة العامة.

وتتمثل التوجهات الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2018 في جملة من الخيارات والأولويات المرسومة، وهي:

- \* دفع الاستثمار والتشجيع على الادخار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات
- \* توسيع قاعدة تطبيق الأداء
- \* مواصلة مقاومة التهرب الجبائي ومكافحة التهرب

- \* حماية المنتج الوطني وترشيد التوريد للحدّ من عجز الميزان التجاري
- \* الحفاظ على توازنات المالية العمومية

كما تضمّن مشروع القانون اجراءات ذات طابع اجتماعي واجراءات مختلفة أخرى.

بالتالي، تعلّقت الاجراءات التي أقرّها مشروع قانون المالية لسنة 2018 بالأساس بالجانبين الجبائي والاجتماعي.

لفائدة ميزانية الدولة في اطار الحفاظ على توازنات المالية العمومية.

كما تضمّن مشروع القانون اجراءات تعريفية تتمثّل أساساً في مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على واردات مجموعة من المنتجات الاستهلاكية وعلى المنتجات الموردة ذات المنشأ التركي. وترمي هذه الاجراءات الى ترشيد التوريد للحدّ من عجز الميزان التجاري والحفاظ على التوازنات الكبرى للمالية العمومية. ويذكر أنّ المعاليم الاستثنائية الموظفة على المنتجات الموردة ذات المنشأ التركي محدّدة بسنتين ابتداءً من غرة جانفي 2018 وتلغى تدريجياً بعد انقضاء الأجل.

### أبرز الاجراءات ذات الطابع الاجتماعي

أحدث مشروع القانون مساهمة اجتماعية تضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية تستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وكذلك المعفاة منها. كما أحدث المشروع صندوق يسّى " صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار " يخصّص لفائدته اعتماد على موارد ميزانية الدولة قدره 50 مليون دينار لضمان القروض السكنية المسندة من قبل البنوك، ويرمي هذا الاجراء الى تلبية حاجيات تمويل لشريحة هامة من المجتمع والتي تجد صعوبة في النفاذ الى التمويل البنكي.





## مجلس نواب الشعب

الصحافة المكتوبة التونسية من خلال تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة خمس سنوات خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2017 الى 31 ديسمبر 2021. الى جانب تمديد اعفاء المتسوّغين لعقارات دوليّة فلاحية من دفع معالم الكراء الى غاية 31 ديسمبر 2018.

ونصّ مشروع القانون على إعفاء الحرفيين من تسديد الديون المتخلدة بذمتهم بعنوان قروض المال المتداول المسندة من قبل الديوان الوطني للصناعات التقليدية إلى موفى سنة 2018 وذلك في حدود 2000 دينار يهدف هذا الاجراء الى اعادة ادماج الحرفيين في الدورة الاقتصادية. هذا وتضمّن مشروع القانون اجراء خاصّ بدعم بعض مؤسسات

### الجلسات العامة

استكمل مجلس نواب الشعب يومي 04 و 05 ديسمبر 2017 المصادقة على أبواب ميزانية الدولة لسنة 2018. كما تم عقد جلسات عامة على إمتداد أيام 06 و 07 و 08 و 09 ديسمبر 2017 لنقاش مشروع قانون المالية لسنة 2018 والتصويت عليه. ونواصل فيما يلي عرض تفاصيل التصويت على بقية أبواب الميزانية ومشروع قانون المالية

**الميزانية**  
640,567 م.د.  
**وزارة النقل**  
النقاش العام: ساعتان و25 دقيقة نتيجة التصويت: 101 نعم 04 احتفاظ و11 رفض

**الميزانية**  
143,418 م.د.  
**وزارة المرأة والأسرة والطفولة**  
النقاش العام: ساعتان و25 دقيقة نتيجة التصويت: 88 نعم 02 احتفاظ و07 رفض

**الميزانية**  
1 402,096 م.د.  
**وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**  
النقاش العام: ساعتان و42 دقيقة نتيجة التصويت: 106 نعم 06 احتفاظ و12 رفض

**الميزانية**  
1 875,218 م.د.  
**وزارة الصحة**  
النقاش العام: ساعتان و36 دقيقة نتيجة التصويت: 115 نعم 06 احتفاظ و14 رفض

**الميزانية**  
4 925,533 م.د.  
**وزارة التربية**  
النقاش العام: ساعتان و30 دقيقة نتيجة التصويت: 115 نعم 06 احتفاظ و08 رفض

**الميزانية**  
6,800 م.د.  
**المجلس الأعلى للقضاء**  
النقاش العام: ساعة و55 دقيقة نتيجة التصويت: 90 نعم 01 احتفاظ ودون رفض

**الميزانية**  
8,322 م.د.  
**هيئة الحقيقة والكرامة**  
النقاش العام: ساعتان و20 دقيقة نتيجة التصويت: 79 نعم 16 احتفاظ و36 رفض

**الميزانية**  
24,900 م.د.  
**الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**  
النقاش العام: ساعة و35 دقيقة نتيجة التصويت: 114 نعم دون احتفاظ و01 رفض

**مشروع قانون المالية لسنة 2018** النقاش العام: 04 ساعات و51 دقيقة نتيجة التصويت: 134 نعم 12 احتفاظ و21 رفض